المجلة العلمية لكلية التربية – المجلد الرابع– العدد الاول – يناير 2025

Faculty of Education journal – Volume 4 Issue1 – January 2025

الموقع الالكتروني للمجلة: http://journal.su.edu.ly/index.php/edujournalj/index

DOI: https://doi.org/ 10.37375/foej.v1i1.3154

آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا

سالم دينار علي عمر

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت دولة ليبيا

Email: Silemdenair@gmail.com

الملخص

مازالت ليبيا بعد أكثر من عشر سنوات من التحول السياسي تمر بأزمات مريرة حالت دون تحقيق الاستقرار السياسي وبناء الدولة المنشودة ،ولم تنجح في تجاوز الانقسام السياسي والمؤسسي كأزمة تسببت في تداعيات وآثار علي الأوضاع السياسية والامنية والاقتصادية وحالت دون تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني مما يهدد بناء الدولة، وتهدف هذه الدراسة إلي تسليط الضوء علي أهم تداعيات وآثار الانقسام السياسي علي الأوضاع السياسية والاقتصادية والامنية في ليبيا ،وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي ،ومنهج دراسة الحالة للوصول إلي نتائج حول الظاهرة محل الدراسة ،ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان الانقسام السياسي ترك آثارا وتداعيات طالت الأوضاع السياسية والامنية والاقتصادية في ليبيا وساهمت في تعميق الازمة.

الكلمات المفتاحية

الانقسام السياسي، ليبيا، الأوضاع السياسية، الأوضاع الاقتصادية، الأوضاع الأمنية.

Abstract

After more than ten years of political transition, Libya is still going through bitter crises that have prevented the achievement of political stability and the building of the desired state. It has not succeeded in overcoming the political and institutional division as a crisis that has caused repercussions and effects on the political, security and economic conditions and prevented the achievement of political, economic and security stability, which threatens the building of the state. This study aims to shed light on the most important repercussions and

effects of the political division on the political, economic and security conditions in Libya. The descriptive analytical approach and the case study approach were used to reach results on the phenomenon under study. One of the most important results reached by the study is that the political division left effects and repercussions that affected the political, security and economic conditions in Libya and contributed to deepening the crisis.

Keywords

.Political division, Libya, political conditions, economic conditions, security conditions

المقدمة

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على التحول السياسي الذي ساهم في تغيير النظام السياسي الليبي، مازالت البلاد تمر بأزمات مريرة شهدت خلالها الحالة الصراعية في ليبيا العديد من المحطات التي تهدف إلى حل الأزمة السياسية والعسكرية والاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني الذي يسهم في بناء الدولة. ورغم ذلك لازالت لم تتمكن من تجاوز تلك الأزمة وتنهي الانقسام السياسي والمؤسسي في مؤسسات الدولة وما يسببه من آثار تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي الذي يهدد بناء الدولة ووحدتها.

لذلك رغم كل المحاولات ظل الانقسام السياسي حقيقة ماثلة مما أفضى إلى تعدد المؤسسات واقتسام السلطة الحكومية بشكل فعلى بين حكومتين وبرلمانيين ومؤسسات سياسية واقتصادية موازية مما تسبب في آثار سياسية وأمنية واقتصادية حالت دول بناء الدولة.

إن أحداث العام 2014 أفرزت انقسام البلاد سياسياً إلى سلطتين، حكومة وبرلمان معترف بهما دولياً في الشرق الليبي وحكومة وبرلمان يدير العاصمة باعتراف دولي ، بذلك أصبحت ليبيا منقسمة بشكل عميق وأصبح هناك تنازع على الشرعية، ولم تستطع القوى السياسية والعسكرية المتصارعة الاتفاق على توحيد المؤسسات إلى حد الأن مما قد تسبب في آثار طالت كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية وأفشلت كل مسارات في التحول وتحقيق الاستقرار الذى يؤدي الى بناء الدولة .

إن هذه الانقسامات سمحت للدول الأخرى ذات المصالح في ليبيا باتخاذها مسرحاً لتصفية حساباتها وسيطرتها على الساحة الليبية لتحقيق مصالحها مع عدم ترك الفرصة لتحقيق توافق بين أطراف الصراع في ليبيا وينهي الانقسام والمراحل الانتقالية المتتالية التي لم تنتهي.

لقد أثر الانقسام السياسي أمنياً على الوضع في ليبيا وترك تداعيات تراوحت بين انتشار السلاح، والجماعات المسلحة التي ترفض الدخول تحت سلطة الدولة ، وازدياد المهاجرين، وازدياد التدخل الدولي ، وعدم القدرة على تأمين الحدود، والتشدد والتطرف الديني وانتشار الجماعات الإرهابية ، وارتفاع وتيرة العنف وغياب الأمن والاستقرار ، وساهم الانقسام السياسي أيضاً في تداعيات اقتصادية على الأوضاع المعيشية، ومؤسسات الدولة كمصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط مما أضعف دورهما، وتسبب أيضاً في انتشار الفساد بما ينذر بإنهيار اقتصادي.

لذلك تتناول الدراسة التداعيات والآثار التي تركها الانقسام الساسي على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا.

مشكلة الدراسة: –

مع العام 2014 تطورت الأزمة الليبية وتغيرت طبيعتها حيث نتج عنها انقسام سياسي ومؤسسي لمعظم المؤسسات التشريعية والتنفيذية مما تسبب في تداعيات طالت الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية. وعلى هذا الأساس يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل تركت حالة الانقسام السياسي تداعيات وآثار على الأوضاع في ليبيا؟

ويتفرع من هذا التساؤل جملة من التساؤلات الفرعية كالآتي:

- ما هي أهم آثار وتداعيات الانقسام السياسي على الأوضاع السياسية في ليبيا؟
- ما هي أهم آثار وتداعيات الانقسام السياسي على الأوضاع الاقتصادية في ليبيا؟
- ما هي أهم آثار وتداعيات الانقسام السياسي على الأوضاع الأمنية في ليبيا؟

فرضية الدراسية: –

تحاول الدراسة التحقق من فرضية مفادها

"تركت حالة الانقسام السياسي آثار وتداعيات على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا".

أهمية الدراسة: –

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تطرحه وهو التداعيات والآثار التي خلفتها حالة الانقسام السياسي في ليبيا على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، وتسليط الضوء على تلك التداعيات والآثار.

أهداف الدراسة: –

تهدف الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1. التعرف على طبيعة الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا.
2. توضيح التداعيات والآثار السياسية للانقسام السياسي في ليبيا.
3. الكشف عن أهم التداعيات والآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا.
4. تسليط الضوء على أهم التداعيات الأمنية التي خلفتها حالة الانقسام السياسي على الأمن والبيئة الأمنية في ليبيا.

منهجية الدراسة: –

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتقديم صورة واضحة لكل جانب من جوانب الدراسة من خلال تناوله بالوصف والتحليل للوصول إلى نتائج وتعميمات، كما استخدمت منهج دراسة الحالة باعتبارها تدرس الحالة الليبية وما شهدته من انقسام سياسي.

الحدود المكانية والزمانية: –

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1– الحدود الزمانية:

تتناول الدراسة الفترة الزمنية من العام 2011 إلى عام 2023.

2- الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على دولة ليبيا.

تقسيمات الدراسة: -

تم تقسيم الدراسة إلى المطالب التالية:

المطلب الأول -طبيعة الانقسام السياسي في ليبيا.

المطلب الثاني -التداعيات والآثار السياسية للانقسام السياسي في ليبيا.

المطلب الثالث -التداعيات والآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا.

الطلب الرابع -التداعيات والآثار الأمنية للانقسام السياسي في ليبيا.

وفيما يلي نتناول كل مطلب من هذه المطالب بشيء من الدراسة والتفصيل.

المطلب الأول -طبيعة الانقسام السياسي في ليبيا: -

مع تغيير النظام السياسي في نهاية أكتوبر 2011 بدأت مرحلة التحول السياسي لإنهاء المرحلة الانتقالية في ليبيا التي تضمنها الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، لكن واجه ذلك الانتقال تحديات وعقبات ساهمت بشكل أساسي في عدم نجاح التحول السياسي المنشود مما ترك آثاراً وتداعيات في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وذلك بفعل ما شهده الوضع السياسي في مايو 2014، وهو ما ستتعرض له الورقة في هذا المطلب من خلال توضيح طبيعة الانقسام السياسي في ليبيا وفق مايلي:

أولاً -بوادر الانقسام السياسي وأسبابه.

ثانياً -مراحل الانقسام السياسي.

وفيما ما يلي التوضيح بشكل مفصل لكل من هذين العنصرين:

أولاً -بوادر الانقسام السياسي وأسبابه: -

بعد سقوط النظام السياسي الليبي سنة 2011 بدأت مرحلة النزاع المؤسسي والعنف العسكري بشكل أخفقت معه مرحلة التحول نحو إرساء الاستقرار وبناء الدولة المنشودة، وقد كان انتشار السلاح والتدخل الخارجي وعدم وجود مؤسسات أمنية أهم ما تميز به الوضع الليبي وأثر ذلك بالتالي على إنهاء المرحلة الانتقالية وتسبب في انقسام سياسي ومؤسسي فيما بعد ذلك.

إن بذور الانقسام السياسي غرست منذ البدايات الأولى للتحول السياسي وخصوصاً مع تنامي الانقسامات بين تيارات التحول والتي تدعمها مكونات جهوية وقبلية وعسكرية تتضارب مصالحها، وبالتالي للانقسام السياسي أسباب ودوافع ساهمت في ظهوره، ويمكن حصر أهم الأسباب التي أدت فيما بعد إلى بروز الانقسام السياسي فيما يلي:

1- ضعف المؤسسات الانتقالية: -

بعد أن أصبح المجلس الوطني الانتقالي السلطة الممثلة للشعب الليبي وتضم ممثلين عن كل المجالس المحلية لمناطق ليبيا، بدأت مرحلة جديدة لم تكن مألوفة عند الليبيين ، وقد تميزت بالضعف المؤسسي وعدم توفر الخبرة والقيادة لدى الأعضاء في تلك المؤسسة ، ويرجع البعض ذلك الضعف للإعلان الدستوري والصادر عن المجلس ذاته في شهر أغسطس من عام 2011 باعتباره يمثل المرجعية للنظام والسلطة التشريعية والسلطات الانتقالية ومنظماً للعلاقة بينها ، إلا إنه واقعياً لم يخلو من تناقضات وصراعات بين الرؤى السياسية المختلفة لأعضائه، وأيضاً عدم وضوح الهيكلية بشكل محدد بل كانت توجهات عامة وليست قوانين وسياسات تفعل ما ورد في الإعلان الدستوري (الشين ، 2016) . لقد أدى ذلك إلى ضعف أداء المجلس وعدم تمكنه من أداء مهامه بالشكل المطلوب بحيث يمهد لانتقال السلطة فيما بعد ويؤسس لمرحلة مستقرة ودائمة تضمن من خلال دستور ومؤسسات.

كما أن ذلك تكرر مع مرحلة المؤتمر الوطني التي جاءت عقب أول انتخابات تشريعية عام 2012 من خلال نظامين الأول نظام القوائم والآخر فردي مستقل، ومن هنا تميزت مرحلته بالانقسام والصراع الداخلي بين أعضائه بمختلف توجهاتهم وايديولوجياتهم وهيمنت المصالح الفردية والحزبية على أداء المؤتمر (أحمد ،2018). لقد ساهم ذلك بشكل مباشر في عدم قدرة المؤتمر الوطني على أداء الدور المنوط به في تنفيذ المسار السياسي المحدد وفق الإعلان الدستوري باعتبار أن تشكيله كان السبب في ضعف عمله كمؤسسة تشريعية.

2- الأوضاع الأمنية وانتشار المجموعات المسلحة: -

منذ اندلاع المظاهرات وانتشار السلاح وتكوين الكتائب المسلحة وعدم قدرة السلطات الانتقالية على بناء الجيش النظامي والشرطة ساهم ذلك في تكوين الكتائب ذات التوجهات الايديولوجية والجهوية والولاءت الاقليمية والتوجهات المتشددة (همام، 2023). وبذلك ساهمت الأوضاع الأمنية في إحداث ضغط على المؤسسات التشريعية والتنفيذية بشكل يؤدى إلى عدم قدرتها على تنفيذ الاستحقاقات الانتقالية التي تسهم في بناء الدولة بل بالعكس كانت تنفذ مطالب سياسية لفئة دون معينة دون النظر إلى المصلحة الوطنية.

بل نتيجة ضعف المؤسسات الانتقالية ازدادت عدم قدرتها على السيطرة على المليشيات المسلحة، ووضعتها تحت السيطرة الأسمية لوزارة الداخلية والدفاع، وهو ما جعلها موازية للجيش والشرطة بشكل ساهم في شرعنتها (عبد العزيز، 2019).

3- التدخلات الخارجية الدولية والاقليمية: -

التغيير السياسي في ليبيا كان للتدخل الدولي المباشر عام 2011 دوراً كبيراً في إنجاحه عبر موافقة مجلس الأمن وتأييد ودعم وطلب جامعة الدول العربية، ولكن هذا الدور اقترن بالمصالح الخاصة لتلك الدول، وبالتالي اتسم فيما بعد بالانقسام الذى أدى إلى دعم الأطراف الليبية حسب المصلحة والتوجه بشكل ساهم في تغذية الانقسام والصراع الداخلي (بسيكري ، 2022) .

إن التدخل الدولي لم يساهم في إتمام دوره من خلال المساعدة بناء المؤسسات بل تسبب وساهم بشكل كبير في إفشالها وإضعاف قدرتها عن أداء أدوارها بالشكل المرسوم لها في الإعلان الدستوري.

4- عدم إنجاز المصالحة الوطنية:

اختلفت مرحلة التحول في ليبيا عن باقي التحولات التي شهدتها دول المنطقة وذلك لأنها شهدت صراعاً مسلحاً بين الأطراف الليبية مما تسبب في إحداث انقسام اجتماعي وسياسي فيما بينهم.

لذلك كانت هناك حاجة ملحة للمصالحة بين أطراف الصراع بشكل يساهم في رأب الصدع وخصوصاً مع استمرار النزاعات المسلحة بين الأطراف فيما بعد 2011 وبالتالي سقوط ضحايا وتضرر فئات مختلفة من الليبيين (فرجاني – وسليماني ، 2016) .

إن الصراعات بشكل عام والصراع المسلح بشكل خاص يحتاج لمصالحة وطنية بين الأطراف للحصول على توافق اجتماعي وسيأسى يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وينهى الانقسامات السياسية والاجتماعية في مهدها ويجمع المصالح المتناقضة بشكل يجعلها تتسم بالوحدة الوطنية.

كل تلك العوامل تسببت في التمهيد لحدوث الانقسام السياسي بين المؤسسات السياسية وما تبعها من مؤسسات اقتصادية والذي أصبح فيما بعد واقعاً ملموساً بعد مايو 2014 وقد جاء امتداداً لسلسلة من الأزمات السياسية التي انتهت بحدوث الانقسام السياسي والمؤسسي.

ثانياً –مراحل الانقسام السياسي:

مر الانقسام السياسي في ليبيا بمجموعة من المراحل يمكن إجمالها في المراحل التالية:

1– مرحلة المؤتمر الوطني العام:

أول برلمان ليبي تم انتخابه في يوليو 2012 بعد تغيير النظام السياسي العام 2011 وتكون من 200 عضو، وانبثقت عنه عدة حكومات " عبد الرحيم الكيب –مصطفى أبوشاقور –على زيدان –عبد الله الثني –أحمد معيتيق) (احمد ، 2018) .

وقد أصدر المؤتمر الوطني العديد من القوانين التي تسببت في الفرقة والانقسام داخل الوسط الليبي ومن أهمها قانون العزل السياسي رقم 13 لسنة 2013 والذي يقضى بعزل اتباع النظام السابق وعدم السماح لهم بتولي مناصب قيادية سواء كانت إدارية أو عسكرية أو أكاديمية أو أمنية أو أي منصب (مصباح – ودرياق ، 2019)

وقد كان مقرراً في الإعلان الدستوري أن تنتهى ولايته بحلول فبراير 2014، ومع ذلك أصدر قرار لتمديد مهمته إلى آخر العام، ومع عدم الرضا الشعبي وخروج المظاهرات الرافضة لذلك اضطر لتشكيل لجنة فبراير التي اقترحت انتخاب جسم تشريعي " مجلس النواب " وهذا ما وافق عليه المؤتمر الوطني في من خلال تعديل الإعلان الدستوري (السحاتي ، 2023) .

تميزت مرحلة المؤتمر الوطني بالفشل في تحقيق الاستحقاقات الدستورية الواردة في الإعلان الدستوري والخاصة بتشكيل لجنة الدستور وإقراره حتى يتم إنشاء جسم تشريعي دائم وبالتالي كان ذلك أحد أهم نتائجها حدوث الانقسام السياسي.

إلا أن الأحداث تسارعت وتطورت وخصوصاً في الجانب العسكري وهو ما عزز بروز الانقسام السياسي في تلك الفترة، حيث شهدت انطلاق عملية الكرامة في 14 مايو 2014، في شرق ليبيا بقيادة اللواء خليفة حفتر وكان هدفها مكافحة الإرهاب والقضاء على المجموعات المسلحة المتطرفة. وفي المقابل أعلن في الغرب الليبي 13 يونيو 2014 عن انطلاق عملية "فجر ليبيا" والتي أعقبت حل المؤتمر الوطني وانتخابات مجلس النواب

والذي خسرت فيها تيارات حزبية، وبعد ست أسابيع من المعارك سيطرت المجموعات التابعة للمؤتمر الوطني على مدينة طرابلس وأعلن عن عودة المؤتمر الوطني للعمل من جديد وتشكيل حكومة الإنقاذ الوطني (مصباح – ودرياق ، 2019).

لقد ساهمت تلك العملية في تغير المشهد السياسي في ليبيا وكانت بداية التحول الفعلي نحو الانقسام السياسي والمؤسساتي واعتبرت مرحلة مهمة من مراحله باعتبارها أول تدخل عسكري لرفض نتيجة الانتخابات وفرض سياسة الأمر الواقع.

2- مرحلة مجلس النواب:

جرت الانتخابات التشريعية لمجلس النواب في 25 يونيو 2014 بعد تعديل الإعلان الدستوري، ليكون البديل عن المؤتمر الوطني في إنهاء المرحلة الانتقالية، ووفقاً لما ورد في التعديل تكون مدينة بنغازي مقراً للمجلس، ويجوز حسب الإعلان الدستوري عقد جلسات لمجلس النواب في أي مدينة أخرى (حمودة ، 2023).

وتم عقد جلسات البرلمان في مدينة طبرق باعتبار أن بنغازي تشهد حالة أمنية غير مستقرة وهو ما جعل المحكمة الدستورية العليا تصدر قراراً يقضي ببطلان الانتخابات البرلمانية استناداً لآلية التسليم الاستلام بينه وبين المؤتمر الوطني، وعدم دستورية مقترحات لجنة فبراير، ورفض مجلس النواب القرار وشكل حكومة برئاسة عبد الله الثني، بينما عاد المؤتمر الوطني لعقد جلساته من جديد وشكل حكومة الانقاذ الوطني برئاسة عمر الحاسي (بركة – وأدريس – والكيلاني ، 2022).

ويمكن اعتبار ذلك بداية فعلية للانقسام السياسي في ليبيا وتجسيده واقعياً لإنقسام المؤسسات السياسية والحكومة وتلاها انقسام باقي المؤسسات السيادية الأخرى، وبذلك أصبح هناك برلمان وحكومة في شرق البلادة وبرلمان وحكومة في غرب البلاد.

لقد انبثق عن هذه المرحلة انقسام مزمن وحالة ازدواج للسلطة، من خلال توالى عده سلطات تتنازع فيما بينها الشرعية مما أدى إلى تفاقم حدة الانقسام في كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وكانت السبب في اندلا ع النزاعات المسلحة بين فترة وأخرى. وقد قادت تلك الانقسامات إلى مفاوضات في مدينة الصخيرات المغربية نتج عنها إبرام اتفاق سياسي "انفاق الصخيرات".

3- مرحلة اتفاق الصخيرات:

بعد أن أصبح هناك صراع على الشرعية بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني والذي عاد للمشهد السياسي، انطلقت مفاوضات الصخيرات بين الطرفين برعاية الأمم المتحدة في محاولة لإنهاء الانقسام بين الأجسام السياسية في ليبيا.

تبنت الأمم المتحدة مبادرة الحوار السياسي ونتج عن ذلك توقيع اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015، وكان الهدف منه أن يتم تعديل الإعلان الدستوري وترتيب فترة انتقالية أخرى إلى حين إصدار الدستور الدائم، وقد خلق الاتفاق السياسي أجسام سياسية جديدة منها المجلس الرئاسي ويتألف من عضوية 9 أعضاء تحت رئاسة فائز السراج. وحاول المجلس تشكيل حكومة وفاق وطني لاعتمادها من مجلس النواب ولكنه لم يوافق عليها ولا على تضمين التعديل الدستوري في الإعلان الدستوري (دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات، 2020).

أما عن السلطات التشريعية فقد نص الاتفاق على تشكيل المجلس الأعلى للدولة يضم في عضويته أعضاء من المؤتمر الوطني العام، ويستمر مجلس النواب باعتباره البرلمان الوحيد (مصباح – ودرياق 2019).

لقد واجه الاتفاق السياسي صعوبة في تطبيقه على المستويات التشريعية والتنفيذية تتعلق باعتماد الحكومة والتعديل الدستوري وإقرار الميزانية، وهو ما زاد من تفاقم الانقسام السياسي وتوسيع الفجوة من الأطراف السياسية المتنازعة على الشرعية واستمرت مظاهر الانقسام السياسي والمؤسسي في الجانب التشريعي والتنفيذي والمؤسسات السيادية.

لقد فشلت كل المساعي لحل الخلاف والوصول إلى تسوية سياسية تنهى الانقسام السياسي وتحقق الاستقرار السياسي والأمني والعسكري مما أدى إلى نشوب صراعات وحروب بين الأطراف المتنازعة كان آخرها حرب طرابلس 2019 والتي انتهت بتوقيع اتفاق جنيف.

4- مرحلة اتفاق جنيف:

أدى التصارع والتناحر السياسي في إحداث أزمة الشرعية السياسية من ناحية، والصراع الاقتصادي على الموارد بين الغرب والشرق وساهم في استمرار العجز في الوصول إلى حل يساهم في بناء الدولة ذات المؤسسات السياسية والاقتصادية الواحدة التي تضمن تكافؤ بين الأطراف وتوزيع الموارد بشكل عادل بين المناطق مما تسبب في استمرار المؤسسات المتوازية وهو ما كان سبباً في استمرار النزاعات التي وصلت إلى الحروب بين تلك الأطراف المتنازعة.

وفي ظل هذا الوضع أطلق الجيش الوطني في الشرق الليبي عملية حربية على مدينة طرابلس في شهر أبريل 2019 والتي أفرزت ردود أفعال دولية واسعة ومتباينة أسهمت في تدخل دولي وإقليمي في الصراع مما زادت الوضع تعقيداً (همام، 2023) . وفي ظل عدم قدرة أي من طرفي النزاع على إنهاء الحرب لصالحه واستمرار الانقسام المؤسساتي كررت الأمم المتحدة تجربة الصخيرات في مفاوضات جنيف بين ممثلين من جميع الأطراف انتهت بتوقيع اتفاق جنيف 2021 الذي تضمن إنشاء سلطة تنفيذية جديدة سميت بحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبه ومجلس رئاسي من ثلاث أعضاء برئاسة محمد المنفى، بذلك اختفت السلطة التنفيذية الموازية لأشهر، ومع فشل حكومة الوحدة الوطنية في تلبية الاستحقاقات الانتخابية عادت البلاد إلى مرحلة الانقسام من جديد (عبد السلام، 2023).

حيث تنقسم السلطة بين مجلس النواب الذي يحاول فرض سيطرته، وبين حكومة الوحدة الوطنية كسلطة تنفيذية تتحكم في مصرف ليبيا المركزي وعوائد النفط.

وقد خضع اتفاق جنيف والحكومة المنبثقة عنه للتجاذبات والابتزازات السياسية بشكل ساهم في استمرار الانقسام السياسي والمؤسساتي وخصوصاً مع تركيز الأطراف على تقاسم السلطة والنفوذ والثروة ومع تعمق الفجوة والهوة السياسية. قام البرلمان بسحب الثقة من الحكومة برئاسة عبد الحميد الدبيبة وتكليف حكومة برئاسة فتحي باشاغا في 10 فبراير 2022 (الحار، 2023).

لكن ردود الأفعال على ذلك كشفت عن هشاشة المشهد السياسي والأمني في ليبيا وعمق الانقسام بين الفرقاء، وحدة التدخل الاقليمي والدولي مما أعاد الوضع إلى المربع الأول وتسبب في انقسامات أعمق وأوسع وظلت الساحة الليبية منذ عام 2014 منقسمة بين معسكرين أحدهما في المنطقة الشرقية، والاخر في المنطقة الغربية (حكومة باشاغا خلفيات تشكلها وتداعياته على المشهد الليبي، 2022).

وبذلك استمر الانقسام السياسي السمة التي تميز المراحل الانتقالية، مما ادخل البلاد في مشاكل وأزمات استنزفت موارد البلاد اقتصادياً، وتسبب في تداعيات وآثار طالت جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية بشكل استحال معه تحقيق الاستقرار السياسي والأمني الذي يهدد بناء الدولة.

المطلب الثاني –التداعيات والآثار السياسية للانقسام السياسي في ليبيا

أفرز الانقسام السياسي والمؤسساتي في ليبيا آثاراً وتداعيات سلبية طالت مختلف مناحي الحياة وجوانبها السياسية في البلاد تعددت وتنوعت في طبيعتها ومستوياتها شكلت تحدياً وتهديداً أدى إلى تعثر عملية الانتقال نحو الدولة، وصعوبة إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية مما أدى إلى إطالة عمرها إلى آجال غير معروفة.

لقد تنوعت الآثار السياسية للانقسام السياسية وتداعياتها وتجلت في مظاهر عدة تتعلق بالعملية الانتقالية والدستور والانتخابات والسياسة الخارجية والشرعية السياسية وتزايد تأثير العامل القبلي والتدخل الخارجي وازدياد سطوته على مقاليد الأمور.

يمكن توضيح هذه الآثار والتداعيات في النقاط التالية:

أولاً: تعثر العملية الانتقالية والدستور والانتخابات: –

تسبب الانقسام السياسي وازدواجية المؤسسات في تعثر المرحلة الانتقالية، وعدم القدرة على إنجاز دستور دائم للبلاد، وعدم القدرة على إجراء الانتخابات.

إن الخلاف السياسي القائم بين السلطات السياسية الليبية والتداخل في الاختصاصات بشأن الأطر الحاكمة للمرحلة الانتقالية بين البرلمان والحكومة والمجلس الأعلى للدولة أدت إلى تعثر إنهاء المراحل الانتقالية بشكل يهدد الاتفاق على تلك العملية مما قد يؤدى إلى تجدد الاقتتال والحروب ويزيد الانقسام (بدر، 2021).

لقد فشلت كل المحاولات التي بذلت من أجل الوصول إلى توافق يقود إلى إنهاء المراحل الانتقالية والاتجاه نحو مرحلة مستقرة ودائمة، وذلك نتيجة لتفاقم الخلافات بين الأطراف السياسية التي تمثل السلطات الليبية من مجلس النواب إلى مجلس الدولة والحكومة والمجلس الرئاسي.

لقد تسبب الانقسام السياسي في تفكك السلطة المركزية بما أدى إلى إعاقة العملية الانتقالية وتعثرها منذ فترة المؤتمر الوطني والدخول في مرحلة ثالثة بانتخاب البرلمان ، والنزاع الذى حدث بينه وبين المؤتمر الوطني حول الشرعية وأدى لتدخل الأمم المتحدة عبر اتفاق الصخيرات لتتوزع السلطة المركزية بين ثلاث أجسام (المجلس الرئاسي – البرلمان – المجلس الأعلى للدولة) وانقسمت الحكومة إلى حكومتين، وحتى بعد اتفاق جنيف لم يتم إنهاء تلك الأجسام بل أضيفت لها حكومة الوحدة الوطنية التي أصبحت كطرف سياسي (جابر – والجمل ، 2019) . كل تلك الأجسام تتقاسم السلطة فيما بينها، وكل منها يعتبر نفسه صاحب الشرعية وبالتالي لم يتم التوافق حول السير قدماً نحو إنهاء المراحل الانتقالية ووضع حد للازمة السياسية المتفاقمة.

لقد أصبح الانقسام السياسي سبباً في وجود حكومتين وبرلمانيين ومؤسسات سيادية متوازية وتحاول كل منها من خلال القوى العسكرية السيطرة على العاصمة حتى تضمن السيطرة على ليبيا ، أو السيطرة على الهلال النفطي والتي كانت محل صراع سياسي وعسكري ، لإن السيطرة على تلك المنطقتين المهمتين تعزز من فرص خوض المفاوضات حول السلطة والمناصب والثروة (الحار ، 2023). كل تلك الانقسامات السياسية ألقت بظلالها على الاتفاق على الدستور والذي أصبح هو الآخر من الأزمات المزمنة التي تأثر بها المجتمع والدولة جراء الانقسام السياسي.

لقد بدأت هيئة الدستور المنتخبة عملها في ذروة الانقسام السياسي مما انعكس على أعمالها بشكل مباشر وأنتج الاستقطابان السياسية والخلافات بما أدى برئيسها " على الترهوني " لاعتماد مسودة مثيرة للجدل أدت نتيجة ذلك لإنهاء عمله بناءاً على شكوى قضائية (الحار، 2023).

لقد كان الانقسام السياسي سبباً في عدم التزام هيئة الدستور بمواعيدها المقررة لها في الإعلان الدستوري حتى تأخر إلى العام 2017 وانتهاءاً بمشروع الدستور إلى تعرض لانتقادات من قبل الأطراف السياسية وبالتالي تعرقل الاستفتاء عليه (والي، إشكالية بناء الدستور في ليبيا ما بعد 2011، متاح على asmarya.edu.ly/se. ecoconf)

وحتى بعد التصويت على مشروع الدستور النهائي في يوليو 2017 فشل مجلس النواب في تحمل المسؤولية التشريعية عن إصدار تشريع ينظم إجراء الاستفتاء الدستوري هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى اعتبر مشروع الدستور بأنه غير توافقي باعتباره لم يضمن حقوق الاقليات، وتضمنه اعتبار اللغة العربية فقط اللغة الرسمية لليبيا مما يهمش المجتمعات غير العربية مثل (التبو– الأمازيع) (ورقة علمية بعنوان: السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا، 2018).

لقد تسبب الانقسام السياسي في عدم الاتفاق على مسودة الدستور باعتبارها صدرت بشكل غير توافقي من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانت صياغة قانون الاستفتاء وعرضها على الشعب نتيجة أخرى تسبب فيها الانقسام السياسي وما تلاه من أزمات وصراعات سياسية وعسكرية وتخبط في السلطات العليا وتداخل صلاحياتها.

يتضح جلياً أنه لا يمكن إقرار الدستور في ظل الانقسام السياسي، لذلك لابد من إيجاد صيغة توافقية تجتمع حولها أطراف النزاع حتى يتم التوافق على الاستفتاء على الدستور وإقراره لإنهاء كل المراحل الانتقالية حتى لو تطلب الأمر إعادة النظر في مشروع الدستور، وصياغته بشكل ينهى الاعتراضات حوله .

كما ساهم الانقسام السياسي في التأثير على الاستحقاق الانتخابي المرتقب، وعدم القدرة على إنجازه بسبب استمرار الخلافات والصراعات الكامنة بين الفرقاء وعبر الأجسام السياسية المعنية بذلك والتي أجلت الانتخابات عن موعدها المقرر.

فقد نصت خارطة الطريق التي تم اعتماها في "ملتقى الحوار السياسي" الذي أفضى إلى اتفاق جنيف وتشكلت حكومة الوحدة الوطنية على أثره على إجراء انتخابات ورئاسية في أواخر ديسمبر 2021 ولم يتم إنجازها والتي أشار "عماد السائح" رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بأن السبب يعود لقصور التشريعات الانتخابية ولظروف أمنية والقوة القاهرة. وحتى بعد تشكيل لجنة خارطة الطريق في جنيف تم الإعلان في أواخر يونيو 2022 وقد فشلت كل المحادثات التي تهدف إلى التوصل إلى قاعدة دستورية للانتخابات (السحاتي، 2022).

لقد كان الانقسام السياسي مؤثراً على الوصول على توافق يفضي إلى قاعدة دستورية تؤسس للانتخابات، وحتى لو تم الاتفاق تظل عملية التطبيق العملي صعبة بسبب عدم توافق مصالح الأطراف والتيارات المختلفة في ليبيا.

وحتى الإشراف على الانتخابات يحتاج إلى حكومة موحدة لها السيطرة على كل البلاد وهو ما عجزت عنه حكومة الوحدة الوطنية خصوصاً مع معاناة البلاد من الهشاشة الأمنية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية والتدخل الخارجي وتراجع شرعية الدولة، وتفتت النخب(بدر ، 2021) . كل تلك التحديات تؤثر بشكل مباشر على تنفيذ الاستحقاق الانتخابي الذي يمكن أن يوحد البلاد ويقضي على الانقسام.

ثانياً: تأثر السياسة الخارجية وازدياد التدخل الخارجي:

لقد أدت حالة الانقسام السياسي إلى تأثر السياسة الخارجية بسبب تلك التداعيات بشكل سلبي مما أضعف الدور الليبي في المحيط الإقليمي والدولي، أدى لتعدد الفاعلين السياسيين ووجود أكثر من حكومة في التمثيل الدبلوماسي المتعدد، وظهرت توجهات وأهداف للسياسة الخارجية متباينة، مما أدى إلى فقدان ليبيا دورها الذي يمكن أن تلعبه بحكم الوزن الإقليمي والموقع الجغرافي والاستراتيجي.

لقد تسببت حالة الانقسام السياسي والمؤسساتي بالانكفاء الداخلي للأطراف الليبية والانشغال بقضايا داخلية دون الاهتمام بتعزيز الدور الليبي في المحيط الإقليمي والعالمي، وكان الاهتمام الاقتصادي والسياسي والأمني في الداخل لتحقيق مصالح الأطراف المتصارعة طاغياً على حساب أولويات السياسة الخارجية (رستم، 2024).

لقد تحولت ليبيا بفعل الانقسام السياسي إلى مسرح للصراع الإقليمي والدولي والذي يدعم الأطراف المتنازعة كلا حسب مصلحته الأمر الذي يعزز الانقسام ويضعف إمكانية الاستفادة من مكانة ليبيا الاقتصادية والاستراتيجية لإنجاز مصالح ليبيا الخارجية.

لقد أضعف الانقسام السياسي التعامل الإقليمي والدولي مع الشأن الليبي وأدى إلى تجميد العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لنشاطها وتعاملاتها مع الحكومات الليبية وحتى الوفاء بالالتزامات حيالها تأثر فيما يخص الالتزامات المالية والبشرية (رستم، 2024).

وكان التأثير الأكبر على الكفاءات والقيادات الدبلوماسية التي تمثل واجهة السياسة الخارجية، حيث دخلت فيها مجموعات موالية لأحد الطرفين دون النظر إلى توظيف الأنسب خبرة والأصلح تمثيلاً بما شكل ضعفاً في التعاطي الدبلوماسي مع الدول الأخرى (رستم، 2024).

لقد تسبب الانقسام السياسي والمؤسساتي في عدم استغلال المميزات والقدرات والإمكانات الاقتصادية والجغرافية والدبلوماسية لصالح الدولة الليبية وتحقيق المصلحة القومية بل على العكس من ذلك استخدمت السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي لتحقيق مصالح خاصة بطرفي العملية السياسية، ومثل ذلك حالة من العجز الدبلوماسي وخصوصاً مع تصاعد وتيرة التدخلات الخارجية.

لقد لعب التدخل الدولي دوراً كبيراً في تعقد الأزمة الليبية فقد أصبحت ليبيا ساحة للتنافس بين قوى إقليمية ودولية عديدة، تحاول كل منهما تحقيق مكاسب استراتيجية عن طريق دعم ومساندة أحد الأطراف السياسية أو العسكرية لتنفيذ أجندتها وأهدافها.

لقد تسبب التدخل الدولي في تعميق الانقسام السياسي وتسبب في تعجيل انهيار أول برلمان " المؤتمر الوطني" ، بالإضافة إلى الدور الذي لعبه في تأجيج الأزمات والحروب في عام 2014 بشكل ساهم في تحويل العملية السياسية إلى انقسام سياسي ومؤسساتي مزمن (رمضان ، 2023) .

لقد تسبب التدخل الدولي في تأجيج الخلافات بين كافة أطراف النزاع في ليبيا وزاد من حدة الصراعات والانقسامات لتتحول ليبيا إلى منطقة للنفوذ الأجنبي المتعدد على حساب الاستقرار السياسي وتقويض محاولات الإصلاح وبناء للدولة.

لقد زاد الانقسام السياسي من سطوة وحضور التدخل الخارجي في الأزمة الليبية، حيث أصبح الفاعليين المحليين المتصارعين سياسياً وعسكرياً وكلاء للإرادات الدولية والإقليمية وزادت وتيرة التدخل بعد عام 2016، ووصولاً إلى عام 2019 الذى برز فيه التدخل العسكري من قبل تركيا وروسيا وأصبح واضحاً (العلوى، الأزمة الليبية بين صراع الإرادات والانقسام الداخلي، متاح على الرابط http://studies.aljazeera.net)

لقد استفادت الأطراف الدولية والإقليمية من استمرار حالة الانقسام السياسي من ناحية، وإطالة أمدها من ناحيته أخرى من خلال دعمها الأطراف المتنازعة سياسياً وعسكرياً بالشكل الذي يدعم مصالحها وأهدافها.

ثالثاً: تزايد النزعة القبلية والجهوية وغياب الاندماج القومي: -

أدت حالة الانقسام السياسي التي شهدتها الأوضاع في ليبيا إلى حدوث اختلال أدى إلى غياب الاندماج القومي وبروز النزعة القبلية والجهوية والمناطقية، والذي نتج عنه تكريس الانتماء القبلي والجهوي على حساب الهوية القومية والوطنية.

لقد أدى ذلك تعثر بناء النظام السياسي والدولة، بسبب تفتت القوة وانتقالها من الدولة إلى فواعل قبلية إلى إفساد العملية الديمقراطية (الشين، 2016). كما أدى ذلك إلى غياب السلطة المركزية التي تفرض سيادتها باستخدام العنف المشروع، مما جعل العديد من المناطق والقبائل تطالب بحقوقها ومشاريعها الإقليمية والمحاصصة (جابر، 2019).

إن تأثر الهوية الوطنية والقومية بالولاءات القبلية والجهوية والمناطقية أدى إلى احتدام النزاعات، وتنوعت المطالب التي أثرت على الواقع السياسي والاقتصادي والأمني كمطالب الفيدراليين والأمازيغ مما أدى إلى غياب هوية وطنية جامعة.

ويظهر تأثير العامل القبلي والمناطقي بشكل أوضح من خلال المحاصصة السياسية والمناطقية التي برزت في نص اتفاق الصخيرات حيث تم بناء المجلس الرئاسي على أساس محاصصة مناطقية تحت عذر توفير أكبر دعم للتسوية (رمضان، 2023).

بفعل الانقسام السياسي تزايد دور المعطى القبلي والجهوي على حساب الدور الذي يمكن أن تلعبه الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والتي فقدت أهميتها على خريطة القوى السياسية وفقدت التأثير والنفوذ في خارطة المشهد السياسي الليبي.

المطلب الثالث –التداعيات والآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا

أدى الانقسام السياسي في ليبيا إلى العديد من التداعيات والآثار الاقتصادية طالت جوانب عدة تأثرت خلالها المؤسسات الاقتصادية في الدولة والتي طالها الانقسام أيضاً لاسيما مصرف ليبيا المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط كمؤسسات سيادية وتأثرت الميزانية العامة للدولة جراء ذلك الانقسام المؤسساتي وتأثرت احتياطيات النقد الأجنبي، وكل تلك الجوانب أدت للإضرار بالأوضاع المعيشية للمواطن الليبي، والأوضاع الاقتصادية ازدادت سوءاً مع تراجع الصادرات وخاصة النفط، وتدهور قيمة العملة، وازدياد الانفاق الحكومي والصراع على الموارد وانتشار الفساد الذي تسبب في سوء توزيع الثروة وعدم توظيفها لتحسين الأوضاع الاقتصادية ، كما أدى إلى تهديد الاقتصاد الوطني وتسبب في نشوب الحروب والنزاعات المسلحة بين الأطراف الليبية والتي تمول من خزينة الدولة.

وقد تأثرت المؤسسات السيادية الخاصة بالأقتصاد كمصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط بالإنقسام السياسي بشكل ساهم في انقسام مؤسساتي فيها وأدى إلى تأسس إدارات متوازية تتنازع الاختصاصات والصلاحيات فيما بينها.

ويمكن تتبع الآثار والتداعيات الاقتصادية للانقسام السياسي من خلال: –

أولاً – تأثر مصرف ليبيا المركزي والسياسة المالية للدولة:

لقد ظهرت الآثار الاقتصادية على أهم المؤسسات الاقتصادية " مصرف ليبيا المركزي "، فقد سعت جميع الأطراف المتنافسة السياسية في ليبيا إلى السيطرة عليه للتحكم في الأصول المالية، ويعتبر المصرف المركزي محور مهم في الانقسام والصراع باعتباره يتحكم في الموارد المالية في ليبيا السياسات النقدية والمالية.

لقد انقسم المصرف المركزي بين إدارتين الأولى في طرابلس، والثانية في بنغازي تتكون من أشخاص كانوا أعضاء في المصرف المركزي بطرابلس (حموده ، 2023). وعلى أثر هذا الانقسام ظهرت آثاراً طالت الوضع الاقتصادي فقد ازداد عرض النقود وتدهورت قيمة الدينار الليبي، وتضاعف

حجم الانفاق الحكومي، وارتفع معدل التضخم، وظهرت أزمة السيولة، وتقلصت احتياطات ليبيا من النقد الأجنبي، وانتشر الفساد الاقتصادي، وتضاعف الدين العام.

ويمكن تتبع الآثار والتداعيات التي ظهرت بفعل تأثر مصرف ليبيا المركزي من خلال النقاط التالية: -

1- زيادة عرض النقود وأزمة السيولة: -

طبقاً لما ورد في النشرة الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي تعاظمت الكتلة النقدية خارج المصارف، ففي عام 2005 كانت لا تتعدى 3.3 مليارات دينار، لتزداد وترتفع أضعافاً في عشر سنوات، ففي 2015 تجاوزت، 27 مليار (حمودة ، 2023) . وارتفعت في العام 2017 إلى 30 مليار، ووصلت في العام 2018 إلى 34 مليار وهى مبالغ خارج الجهاز المصرفي (الولي ، 2020) . ويرجع سبب ذلك إلى فقدان الثقة في الجهاز المصرفي بسبب انقسام المصرف المركزي وتداعيات الانقسام السياسي وبالتالي سحب العملاء أرصدتهم من المصارف مما تسبب لاحقاً في أزمة السيولة والتي مازال يعاني منها القطاع المصرفي إلى حد الآن.

أن الحالة الطبيعية لإي اقتصاد في دولة غير منقسمة يؤدي لبقاء أموال الأفراد ومدخراتهم مودعة بالمصارف، مع وجود عملة نقدية في التداول خارج الجهاز المصرفي ولكن لا تمثل إلا نسبة قليلة من حجم عرض النقود في الاقتصاد.

وجراء أزمة السيولة تم طباعة المزيد من العملة النقدية، مما أضر بالاقتصاد، فقد تم طباعة العملة بشكل إضافي دون تغطية مالية أو غطاء نقدي وأصول أجنبية أو ذهب أو سندات أو أوراق مالية حكومية (شامية ، 2016) . وينتج عن طباعة عملة نقدية دون تغطية إلى فقدان الدينار الليبي قيمته.

2- تدهور قيمة الدينار الليبي وتراجع احتياطات النقد الأجنبي: -

لقد شهد الدينار الليبي تدهوراً في قيمته أمام العملات الأجنبية واضطر المصرف المركزي إلى رفع سعر صرفه مقابل الدولار إلى 4.9 دينار ثم إلى 6.15 دينار، بينما تجاوز ذلك السعر في السوق الموازي بسبب قوة الطلب أمام ضعف العرض ، مما تسبب عجز يقدر بـ 2.1 مليار دولار في عام 2022 (عبد السلام ، 2023) ، ويرجع السبب في تدهور قيمة الدينار الليبي بالدرجة الأولى إلى الانقسام السياسي الذي أدى إلى انتشار الفساد المالي بشكل ازداد معه غسيل الأموال عن طريق شراء الدولار وبيعه وشكل ذلك عامل ضغط على الاقتصاد الليبي في ظل غياب خطة لضبط سعر الصرف.

وأدى ذلك من جهة أخرى إلى تراجع احتياطيات النقد الأجنبي في ليبيا وخصوصاً مع نهاية عام 2014 حيث بلغت 131 مليار دينار ، مقارنة بمستوى عام 2013 البالغ نحو 141 مليار دينار ، بينما كان مستواه عام 2012 هو 149 مليار دينار ، واستمرت بالانخفاض خصوصاً مع هبوط أسعار النفط في تلك الفترة (جاب الله ، 2015).

3- ارتفاع معدلات التضخم وازدياد الانفاق الحكومي: -

إن تراجع احتياطيات النقد الأجنبي من جهة ورفع سعر الصرف من جهة أخرى تسبب في مشكلة التضخم في ليبيا كظاهرة مالية ، ولقد أخذت وضعية الارتفاع والانخفاض ما بين 2011 - 2019، فبينما بلغت 15.9% عام 2011 ، وانخفضت إلى 6.1 % عام 2012، وفي

نهاية 2014 وصلت 2.4 % ، لتبدأ في الارتفاع مع العام 2015 لتصل إلى 9.8 %، وتقفز العام 2016 إلى 25.6% ، وعام 2017 ارتفعت إلى 28.5 وبلغت 13.6 في عام 2018 والعام 2019 بلغت 14.9 (حموده ، 2023).

ويبرز ذلك الارتفاع والانخفاض وعدم الثبات في مستويات متقاربة إلى الانقسام الناس الذي تسبب في انقسام المؤسسات المالية مما جعلها عاجزة عن إتخاذ خطوات فعالة لتحقيق الإستقرار في المستوى العام في الأسعار من خلال الأجهزة الرقابية المسؤولة عن ذلك.

وقد يرجع ذلك إلى ازدياد نسبة الانفاق الحكومي الذى بدأ في الانخفاض والارتفاع جراء الانقسام السياسي ومن خلال مقارنة بسيطة بين عامي 2011 و 2019 وهى ذروة الانقسام السياسي وتأثره بالذات فيما بعد عام 2014 ، ففي العام 2012 بلغ الانفاق العام 53.9441.6 مليار دينار، وفى عام 2013 حوالي 65.283.5 مليار دينار بنسبة زيادة حوالي 12 مليار إلى زيادة تعادل 22 % ، لتنخفض في عام 2014 إلى 43.814.2 مليار ونسبة عجز غير مسبوقة بلغت 32 % (الولي ، 2020) .

ويرجع الانخفاض والعجز في عام 2014 بسبب الأوضاع الأمنية التي تزامنت مع حدوث الانقسام السياسي مما أثر سلباً على الأداء الاقتصادي، الذي تعرض لأزمات فيما يتعلق بتصدير النقط وانخفاض أسعاره من ناحية أخرى.

واستمرت وضعية الانخفاض ففي عام 2016 بلغت 28.788.4 مليار، وفي عام 2017 عادت إلى الارتفاع لتبلغ 32.692 مليار، والعام 2018 ارتفعت إلى 39.286.4 مليار دينار والعام 2019 بلغت 45.813 مليار دينار ليبي (الولي ، 2020). إن التأرجح بين الارتفاع والانخفاض يرجع بالدرجة الأولى إلى التأثير الاقتصادي للانقسام السياسي على أداء الاقتصاد في ظل انقسام المؤسسات وازدواجية الصرف الحكومي من قبلها .

ومن خلال تتبع النشرة الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي يلاحظ ارتفاع الانفاق الحكومي ففي عام 2021 وصل إلى 85.775.9 مليار، منها 33.0651 مليار دولار للمرتبات (النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ، 2022 متوفر على(https://cbl.gov.ly

ومن خلال كل ما سبق يتضح جليا الآثار المالية الاقتصادية التي تسبب بها الانقسام السياسي والذي بدوره أدى لانقسام المؤسسات المالية وبالتالي تأثرت الحالة الاقتصادية سلباً.

اتضحت من خلال مؤشرات اقتصادية عدة فيما يخص ازدياد عرض النقود وتعاظم الكتلة النقدية خارج المصارف مما تسببت في أزمة سيولة وطباعة العملة النقدية دون تغطية وكلها أدت لانخفاض قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية مما اضطر مصرف ليبيا المركزي إلى خفض قيمته من خلال فرض الضرائب في مرات عدة وساهم ذلك في زيادة الطلب على النقد الأجنبي بشكل أدى تراجع الاحتياطيات الليبية منه، وكل تلك العوامل أدت إلى حدوث تضخم في التعاملات المالية الليبية.

4- انتشار الفساد: -

لقد أدى الانقسام المؤسساتي في المؤسسات السيادية إلى انتشار ظاهرة الفساد بجميع جوانبها وخاصة الاقتصادية، ونتج ذلك عن عدم الوصول إلى توافق بين الأطراف المتنازعة وازدواجية الحكومات والمؤسسات المالية.

لذلك تلجأ تحت غطاء الشرعية تلك الحكومات لإثبات وجودها بالأعمال والتصرفات حتى وإن كانت مخالفة للنظم والتشريعات المعمول بها كإبرام العقود والاقتراض من المصارف وتقديم الدعم لبعض المؤسسات لدواعي الضرورة خارج الميزانية العامة وتسعى أيضاً إلى السيطرة على مفاصل الدولة ومؤسساتها الاقتصادية لدعم الكتائب المسلحة التي تزداد قوة، ومن ناحية أخرى تلجأ إلى التصرف في الإيرادات والرسوم العامة للدولة (بركة – وأدريس – الكيلاني ، 2019).

عاد ذلك على الوضع المعيشي والاقتصادي في الداخل الليبي وأدى إلى سوء توزيع الدخل ، واستغلال المنافع الاقتصادية لتحقيق الدعم للمؤسسات غير الشرعية وبروز مؤسسات موازية للمؤسسات الرسمية ، وإهدار المبالغ المالية بشكل كبير على مصروفات عشوائية في كل الوزارات.

لقد أثر الفساد وانعكس سلباً على المناحي الاقتصادية في جوانب عدة أهمها تقليل الانفاق على الصحة والتعليم في مقابل الاتجاه نحو المجالات التي تفتح أبواب الرشوة ، وطال الفساد أيضاً القطاع المصرفي من خلال التعامل المصرفي في ظل انعدام السيولة، وبيع العملة الأجنبية بسعر رسمي و سعر موازي ، وأدى لضعف المؤسسات الرقابية في متابعة ذلك من خلال أداء أدوارها (مصباح – و درياق ، 2019).

لذلك تسبب الانقسام السياسي والمؤسسي في ارتفاع معدلات الفساد في ليبيا بشكل مخيف أدى لتهديد الوضع المعيشي وعرقلة الأداء الحكومي للمؤسسات الرسمية، كما أدى إلى تراجع الصرف على التنمية في مقابل الجوانب الأخرى.

ثانياً – تأثر المؤسسة الوطنية للنفط والإنتاج النفطي:

المؤسسة الوطنية للنفط هي المسؤولة عن تنظيم القطاع النفطي والغاز في ليبيا ، ولذلك تكون من القطاعات المهمة في الاقتصاد الليبي، ويسعى أي طرف من أطراف الصراع الليبي إلى السيطرة عليها ، وكلما كانت بعيدة عن الصراع بين الأطراف كلما ساهمت في انتعاش أداء الاقتصاد الليبي وقللت من تعرضه لأزمات .

ولكن الانقسام السياسي ساهم في التأثير المباشر على ممارسة المؤسسة الوطنية للنفط لمهامها ، فقد أعلنت حكومة عبد الله الثني في طبرق إقالة رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط "مصطفى صنع الله"، وتعيين المبروك أبوضيف مكانه، إلا أن حكومة الغرب لم تعترف هذا الإجراء (جاب الله ، 2015). وبذلك تكونت إدارتين للمؤسسة تدعي كل منهما أنها الشرعية، وبالتالي ستكون هناك تأثيرات على أداء المؤسسة مهامها باعتبارها منقسمة بين إدارتين.

وباعتبار المقر الرئيسي للمؤسسة الوطنية في طرابلس، سعت حكومة الثني لنقل المقر إلى طبرق في نهاية العام 2014، وعند عجزها حاولت التغيير في آلية تحصيل الايرادات بحيث يتم تحويل المدفوعات إلى فرع المصرف المركزي في شرق ليبيا (جاب الله، 2015).

وقد تسببت هذه الخطوة في تعميق الخلاف حول توحيد المؤسسة الوطنية للنفط وتركت مجالاً للإضرار بمصدر الدخل الوحيد للاقتصاد الليبي باعتباره يعتمد على إيرادات النفط مما سبب المشاكل والأزمات المالية، من جراء التدني في إنتاج النفط حيث تأثرت خطوط الإمداد والحقول النفطية جراء الانقسام، وخصوصاً مع إيقاف إنتاج النفط واستخدامه كوسيلة لتحقيق مطالب بعض الأطراف أو الجهات.

فقد قام المؤتمر الوطني في عام 2015 بتكليف قوة فجر ليبيا للسيطرة على منطقة " الهلال النفطي" وإطلاق عملية الشروق بعد إقفال إنتاج النفط من قبل " ابراهيم الجضران" مما تسبب في حرب حول المناطق النفطية وتعرضت خلالها إلى أضرار جسيمة طالت البنية التحتية للمرافق النفطية في تلك المنطقة (شناتلية ، 2020).

لقد تأثر الإنتاج النفطي جراء ذلك الإغلاق من ناحية ، ومن ناحية أخرى تأثر بسبب تضرر المرافق النفطية في الهلال النفطي جراء حرب الشروق مما أدى إلى تدني الإنتاج النفطي .

واستمر استخدام النفط كوسيلة للضغط وتحقيق المطالب ففي عام 2020 تعرضت البلاد لحصار نفطي استمر تسعة أشهر وأدى إلى خفض النفط إلى حوالي 228.000 برميل يومياً ، ومثل هذا الرقم السدس في الإنتاج النفطي لعام 2019 (حسن – وعاشور ، 2022) .

إن الحروب والصراعات حول السيطرة على الحقول النفطية بين الحين والآخر والتي كانت نتيجة للانقسام السياسي والمؤسسي تسببت في الإضرار بالإنتاج النفطي في أكثر من مرة مما أدى إلى انخفاضه إلى مستويات متدنية بسبب توقف التصدير.

وتظهر البيانات ذلك التراجع في الإنتاج النفطي فيما بعد عام 2014 وتعرض البلاد للانقسام السياسي والمؤسسي فقد انخفض الناتج المحلي بفعل إقفال الحقوق النفطية في عام 2015 إلى 24.1130 مليار دينار ، ثم في عام 2016 إلى 23.435.0 مليار دينار ، وقد كان الإنتاج النفطي منخفضاً في تلك الأعوام ، حيث بلغ في عام 2015 ما يقارب 109.0 مليون برميل ، وتحسن في أعوام 2016 – 2017 – 2018 ليعاود الانخفاض في عام 2019 إلى حوالى 103.1 مليون برميل عن العام 2018 (الولى ، 2020).

إن ذلك الانخفاض تأثر بالانقسام المؤسساتي من ناحية، ومن ناحية أخرى بالصراعات والاضطرابات المتكررة من قبل المجموعات المسلحة التي تحرس المنشأت النفطية مما أدى إلى نشوب حروب بين الحين والآخر للسيطرة على موانئ ومنشآت الحقوق النفطية.

لقد أدى الانقسام السياسي وماتبعه من انقسام مؤسسي إلى تأثر الاقتصاد الليبي وتسبب في وقوع خسائر كبيرة من ناحية بفعل التداعيات على المؤشرات الاقتصادية من ناحية وتوقف النشاطات والأداء الاقتصادي من ناحية أخرى ، بسبب تأثر المصرف المركزي الليبي والمؤسسة الوطنية للنفط كأهم ركائز للاقتصاد الليبي فقد ارتفعت الأسعار وزادت معدلات البطالة، وازدادت قيمة العجز في الميزانية العامة، وارتفعت نسبة معدلات التضخم وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

المطلب الرابع –التداعيات والآثار الأمنية للانقسام السياسي في ليبيا

عاشت ليبيا أوضاعاً أمنية قاسية منذ 2011 أدت إلى انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد الكتائب المسلحة باختلاف أجنداتها، وأصبح الوضع الأمني يشكل التحدي الأكبر الذي يواجه بناء الدولة وتحقيق الاستقرار ، فوجود السلاح خارج سيطرة الدولة وعدم تشكيل جيش موحد لضبط البلاد جعل الوضع الأمني مفتوحاً على كل الحالات .

وساهم الانقسام السياسي والمؤسسي في تعميق الأزمة الأمنية واتساعها حتى عانت البلاد من الاندلاع المتكرر للصراع المسلح بين مختلف التيارات المشكلة للمشهد السياسي والأمني في ليبيا، الذي أصبح يتغذى من الأزمة الليبية، ويغذيها في نفس الوقت.

لقد تسبب الانقسام السياسي إلى إضعاف المؤسسات الأمنية، وانتشار الصراعات العسكرية والقتال، وخلق مؤسسات أمنية وعسكرية منافسة بل ومتحاربة ومنقسمة يصعب توحيدها بشكل يضمن سلامة الأمن الوطني والقومي (السنوسي، 2023).

وتنحصر أهم التداعيات والآثار الأمنية للانقسام السياسي في ليبيا فيما يلي:

أولاً: انقسام المؤسسات العسكرية والأمنية:

عانت ليبيا من انقسامات أمنية طالت المؤسسة العسكرية والأمنية وتسببت في اندلاع الصراعات المسلحة بين الطرفين بين الحين والأخر وتشكلت مؤسسات أمنية منافسة في مختلف مناطق ليبيا وبالتالي أثر ذلك على فرض الأمن وبسط هيبة الدولة.

لقد خلق الانقسام السياسي انقسام عسكري وأمني يتبع الحكومتين وبالتالي أصبح هناك جيشين متنافسين في شرق البلاد وغربها مما أدى لعدم وجود قوة عسكرية وأمنية مركزية تكون قادرة على فرض سيطرتها على كامل الدولة الليبية (السنوسي، 2023). لقد تسبب انقسام المؤسسة العسكرية في ارتفاع وتيرة التدهور الأمني وازدياد الانفلات الأمني وإتساع نطاق الجريمة المنظمة كتهريب السلاح والهجرة غير الشرعية.

إن ازدواجية المؤسسات العسكرية والأمنية في ليبيا أدت إلى تعدد الهياكل الأمنية من جراء الانقسام السياسي والأمني والذي جعلها تواجه العديد من التحديات أبرزها ضعف الكفاءة والفعالية فيما يخص التمويل والتدريب والانقسامات الداخلية، وأيضاً انتشار الفساد المالي الذي يتسبب في هدر الموارد، وأيضاً ارتهان تلك المؤسسات للمصالح السياسية من خلال تبعيتها لأطراف سياسية معنية (ورقة بحثية بعنوان، المؤسسة الأمنية في ليبيا الواقع والتحديات وسبل الاصلاح، 2023).

لقد تسبب انقسام المؤسسة العسكرية والأمنية في فوضى انتشار السلاح خارج سيطرة الدولة مما أدى إلى غياب القانون والاستقرار السياسي والاجتماعي وانتشار الجماعات المسلحة التي امتلكت نقاط القوة وأصبحت لاعباً أساسياً في المشهد الليبي بشكل أدى إلى صعوبة حلها وتحولت إلى مليشيات رافضة للتخلي عن سلاحها واستخدمته في الاعتداء على المسؤولين والمواطنين (باديس، 2022) .

لقد أدى الانقسام السياسي إلى إنقسام عسكري وأمني تسبب في عدم وجود جيش ليبي موحد وبالتالي عجزت المؤسسات المنقسمة عسكرياً وأمنياً في الدفاع عن الدولة وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية بشكل يضمن الاستقرار الأمني والسياسي ويؤدى إلى بناء الدولة.

ثانياً – انتشار التنظيمات الإرهابية:

أدى الانقسام السياسي في ليبيا إلى تداعيات وآثار سلبية على الأوضاع الأمنية فتسببت في بروز التنظيمات الإرهابية وتوسع نشاطها، وقد أصبحت ليبيا معبراً وموطناً للجماعات المتشددة وخصوصاً مع انقسام المؤسسات الأمنية والعسكرية وضعف تعاملها مع هذه الظاهرة.

وأهم وأخطر التنظيمات الإرهابية التي ظهرت بعد الانقسام السياسي هو تنظيم داعش الذي تصاعدت قوته فيما بعد 2014 في مدينة سرت، وحاول التمدد في مدن أخرى، وأجرى عدة عمليات تفجيرية في مدن عدة، واستجلب المقاتلين الأجانب من خارج الأراضي الليبية (احمد، 2018). لقد تسبب عدم وجود جيش موحد في ليبيا وأجهزة أمنية قوية وموحدة، والموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية في ظهور وتنامي تنظيم داعش.

لقد أدت حالة التفكك والانقسام والأزمات البنيوية والمواجهات بين الجماعات والتنظيمات المسلحة إلى خلق بيئة مناسبة لتمدد تنظيم داعش داخل ليبيا وتمكنه من فرض سيطرته على سرت ودرنة، كما حاول الاقتراب من مناطق النفط الليبي خلال عام 2015 (ضبيش ، 2022) ، لقد تسبب في ظهور تنظيم داعش تردي الأوضاع الأمنية والانفلات الأمني وانتشار السلاح وتعدد الكتائب المسلحة التي تعمل وفق أجندات متباينة بشكل تسبب في زيادة العنف والتطرف والإرهاب والذي كان الانقسام السياسية الحاضنة السياسية له وأكبر دافع لتمدده .

ثالثاً: اختراق الحدود والهجرة:

لقد أدى الانقسام السياسي في ليبيا إلى تزايد اختراق حدودها وتعاظمت قوة التجارة غير المشروعة، والهجرة غير الشرعية وخصوصاً مع نقص الإمكانيات البشرية والمادية لدى القوات العسكرية والأمنية التي تمكنها من مكافحة تلك الظواهر.

لقد أدى الانقسام السياسي إلى تنامى تجارة الأسلحة والمخدرات، وتهريب الوقود والمواد الغذائية والسجائر والمهاجرين غير الشرعيين بسبب الفشل التي أصاب المؤسسات الأمنية التي تعاني من الانقسام والذي جعلها عاجزة عن إدارة وحماية الحدود الوطنية لدولة ليبيا من تلك التهديدات (قاده، 2023).

لقد أدى الانقسام السياسي إلى نشوء أزمة عدم ضبط الحدود الليبية ذات المسافات الكبيرة، بما يضمن عدم تهريب الأسلحة والمهاجرين غير الشرعيين. إن ازدياد عدد المهاجرين غير الشرعيين ارتبط بتنامي ظاهرة الإرهاب وجرائم الإتجار بالبشر وتهريب المخدرات والسلاح وغسيل الأموال، والسطو المسلح وانتشار ظاهرة التسول والسرقة، علاوة على التسبب في حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا وانتشار الفوضى.

رابعاً – التواجد العسكري للقوات الأجنبية:

أدى الانقسام السياسي إلى الصراعات والحروب العسكرية بين أطراف الأزمة الليبية والذي بدوره أدى إلى ازدياد التدخل الدولي من قبل قوات أجنبية وازداد تواجدها داخل الأراضي الليبية بشكل أدى إلى إخراج القرار العسكري والسياسي من أيدي صانع القرار الليبي وتكرست سطوة تلك القوات على مجريات الأوضاع الداخلية في ليبيا.

لقد كان للصراع العسكري بين الطرفين في طرابلس أبريل 2019 أثراً في تعميق الانقسام السياسي وازدياد وتيرة تواجد القوات العسكرية الأجنبية التركية والروسية على الأراضي الليبية، في شكل وأنماط متعددة ومتنوعة من الدعم لطرفي الصراع في صورة خبراء، وتسليح، ومعلومات استخباراتية، ومشاركة فعلية بالجنود والمرتزقة (همام، 2023).

إن ذلك التدخل والتواجد العسكري جعل البلاد رهينة التوازنات العسكرية بتشعباتها المحلية والدولية والإقليمية، حيث أصبح إخراج القوات الأجنبية من البلاد علامة فارقة ونقطة مفصلية تؤدي إلى تحقيق الاستقرار وتوحيد المؤسسات وبناء الدولة والمساهمة في إنهاء الانقسام السياسي.

الخاتمة

مرت العملية السياسية الليبية بعد التحول السياسي عام 2011 بالعديد من الأزمات ساهمت بشكل كبير في تعقيد الأزمة الليبية حتى استعصت على الحل بفعل جملة من الأسباب دفعت نحو الانقسام السياسي والمؤسسي وتنوعت تلك الأسباب بين ما يخص المؤسسات الانتقالية الضعيفة في أدائها ، إلى الأوضاع الأمنية وانتشار المجموعات المسلحة غير المنضبطة ، إلى التدخلات الخارجية الدولية والإقليمية التي ساهمت في تغذية الأزمة، إلى عدم إنجاز المصالحة الوطنية وساهمت بالتالي تلك الأسباب في بروز حالة من الانقسام السياسية المؤسسي لم تنتهى ، وأصبحت واقعاً ملموساً انتجت مؤسسات متوازية تتصارع على الشرعية .

ومرت مرحلة الانقسام السياسي بعدة مراحل بدأت بعد انتخاب المؤتمر الوطني والخلافات بين أعضائه وصولاً إلى انتخاب مجلس النواب كعلامة فارقة تسبب في نشوء الانقسام السياسي والتنازع مع المؤتمر الوطني الذي عاد في صورة مجلس الدولة الاستشاري بعد اتفاق الصخيرات، وظل الانقسام مستمراً حتى بعد اتفاق جنيف وانتخاب حكومة الوحدة الوطنية مما أدى إلى وجود برلمانيين وحكومتين ومؤسسات موازية تتبع كل منهما وهو ما ترك آثار وتداعيات طالت الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية.

لقد أدى الانقسام السياسي والمؤسسي إلى تأزيم الأوضاع في ليبيا بشكل تعرقلت معه كل الجهود لبناء الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني وتعثرت العملية الانتقالية ، والأداء السياسي الخارجي، وازداد التدخل الدولي في الشؤون الليبية، فيما طالت الآثار الأوضاع الاقتصادية وتسببت في التأثير على أهم المؤسسات السيادية " مصرف ليبيا المركزي ، المؤسسة الوطنية للنفط " وانقسامها وأدى ذلك إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في ليبيا، كما تركت الانقسامات السياسية تداعيات وآثار أمنية على الأوضاع في ليبيا أدت إلى الانفلات الأمني وانتشار السلاح وانقسام المؤسسات الأمنية والعسكرية وإضعافها ، وانتشار التنظيمات الإرهابية، واختراق الحدود وازدياد إعداد المهاجرين غير الشرعيين والتواجد العسكري للقوات الأجنبية.

إن تلك التداعيات والآثار تتطلب تضافر الجهود لإنهاء حالة الانقسام السياسي وتوحيد المؤسسات لاستكمال الاستحقاقات الخاصة بعملية التحول وبناء الدولة ومؤسساتها الوطنية التي تتمتع بالفاعلية وتخدم الصالح العام وليس لصالح الدول الأخرى أو المصالح الشخصية لبعض الأطراف المحلية.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج على النحو التالي: -

1- أدى عدم الالتزام بالمراحل الانتقالية الواردة في الإعلان الدستوري إلى الانقسام السياسي نتيجة ضعف المؤسسات الانتقالية والأوضاع الأمنية والمجموعات المسلحة المنتشرة، والتدخلات الدولية والإقليمية وعدم انجاز المصالحة الوطنية.
2- إن كل المراحل ومحطات التسوية بين الأطراف الليبية كانت تسعى إلى تقسيم السلطة والنفوذ والثروة مما أدى إلى إطالة أمد الانقسام السياسي والمؤسسي.
3- تركت حالة الانقسام السياسي آثاراً وتداعيات سياسية طالت الاستحقاقات الدستورية والانتخابية و استحال إنجازها ، وتأثرت السياسة الخارجية وازداد التدخل الدولي ، وتزايدت النزعة القبلية والجهوية.
4- تأثرت المؤسسات الاقتصادية بالانقسام السياسي مما تسبب في تردي الأوضاع الاقتصادية وزيادة عرض النقود وأزمة السيولة، وتدهور قيمة الدينار الليبي، وتراجع الاحتياطيات النقدية الأجنبية، وارتفاع معدلات التضخم والانفاق الحكومي وانتشار الفساد بشتى أنواعه.
5- ساهم الانقسام السياسي والمؤسسي في تعميق الأزمة الأمنية وانتشار الصراعات العسكرية، وانقسام المؤسسات العسكرية والأمنية وانتشار التنظيمات الإرهابية، واختراق الحدود والهجرة، وزيادة تواجد القوات الأجنبية.

التوصيات

توصى الدراسة بما يلى:-

1- استكمال استحقاقات عملية التحول وفق جدول زمني ينهي الانقسام السياسي والمؤسسي من خلال حوار ليبي ليبي يؤدي إلى توافق مختلف القوى السياسية الفاعلة.
2- مراجعة آليات توزيع الموارد الاقتصادية للدولة الليبية لتفادي النزاعات المسلحة التي تحدث بسبب ذلك .

3- توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية وإنهاء حالة الانفلات الأمني وسيطرة المليشيات المسلحة التي تستخدم السلاح خارج إطار الدولة حماية لمصالحها.

قائمة المراجع:

أولاً – الكتب: –

1- بسيكرى ، السنوسي (2022)، أحد عشر عاماً على ثورة فبراير الليبية – المسارات –العثرات – المآلات، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات) .

2- حمودة، فرج سليمان (2023) ، انقسام المؤسسات السيادية الاقتصادية وتأثيره في بناء الدولة ، في كتاب : – ليبيا تحديات الانتقال الديمقراطي وتأثيره على بناء الدولة ، تحرير احمد قاسم حسين (الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات).

3- دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا .. الواقع والتحديات والافاق (2020) ، منظمة الاسكوا بالأمم المتحدة.

4- الولي، ابراهيم على (2020) ، أثر الصراع السياسي المتعدد في اتجاهات الاقتصاد الليبي، دراسة وصفية في المجتمع الليبي (2011-2015) ، في كتاب :- أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا ، (برلين، المركز العربي الديمقراطي).

ثانياً – البحوث والمقالات:

1- السحاتي ، خالد خميس (2023) ، مستقبل الأزمة الليبية في ظل ازدواجية السلطة ، مجلة آفاق مستقبلية ، العدد الثالث ، يناير .

2- ـــــــــ (2022) ، فرص الانتخابات في ليبيا في ظل الانقسام السياسي والعسكري، مجلة آفاق استراتيجية ، العدد السادس ، أغسطس .

3- الشين ، على سعيد (2016)، أثر التجاذبات السياسات والأمنية على عملية التحول في ليبيا ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الأول .

4- بدر، آية (2021) ، الاستحقاق الانتخابي في ليبيا ... الفرص والمعوقات، مجلة الديمقراطية ، العدد 84 ، أكتوبر .

5- بركة ، امراجع مادي – وأدريس، عبد المطلب – والكيلانى، ابراهيم (2022) تفشي ظاهرة الفساد وإشكالية الانقسام السياسي، مجلة جامعة سبها، العدد(2) ديسمبر .

6- جاب الله ، أنس (2015)، الآثار الاقتصادية للأنقسام السياسي، المنظمة الليبية للسياسات .

7- حسن ، احمد جمعة – وعاشور، رامى على (2022) ، مستقبل الدولة في ليبيا بين فرص الانعاش الاقتصادي وانتشار الإرهاب وتأثيره على الأمن القومي المصري ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، العدد 77 – يوليو.

8- رستم جمال عبد الرحمن (2024) ، الانقسامات السياسية وتوجهات السياسية الخارجية الليبية 2011-2023 ، مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية بلندن.

9- رمضان، زينب عبد العال (2023) ، أزمة الدولة في ليبيا .. دراسة في الجغرافيا السياسية مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، العدد 25 ، يوليو.

10- سلسلة تقدير موقف بعنوان : حكومة باشاغا ، خلفيات تشكلها وتداعياته على المشهد الليبي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر .

11- شامية ، عبدالله (2016) ، أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات.

12- ضبيش، رشا عطوة (2022) ، التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب... دراسة حالة الدولة الليبية ، مجلة كلية السياسية والاقتصاد ، العدد (13) يناير .

13- عبد السلام ، محمد عمر (2023) ، تأثير الصراع الليبي الليبي على السلم الاجتماعي، مجلة لسان القلم ، عدد خاص، ديسمبر .

14- عبد العزيز ، محمد أدريس ، (2019) ، التحول الديمقراطي في ليبيا.. التحديات .. الفرص المتاحة .. السيناريوهات المحتملة ، مجلة الدراسات الأفريقية والعربية، العدد الخامس، مارس.

15- فرجاني ، عمر – وسليماني ، مباركة (2016)، التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، العدد الخامس، يناير .

16- قادة ، عائشة عبد الله (2023)، المعضلة الأمنية في ليبيا وإشكالية بناء الدولة ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، العدد الأول ، يونيو .

17- مصباح، عبد السلام على –ودرياق، محمد هدية (2013)، دور الانقسام السياسي في تفشي ظاهرة الفساد في ليبيا، مجلة جامعة سرت العلمية ، العدد الأول، يونيو.

18- همام، احمد همام محمد (2023) ، تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد 176 ، أكتوبر .

19- ورقة تحليلية بعنوان : السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، يونيو ، 2018 .

20- ورقة بحثية بعنوان : المؤسسات الأمنية في ليبيا .. الواقع والتحديات وسبل الإصلاح ، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، نوفمبر ، 2023.

ثالثاً – رسائل الماجستير:

1- احمد ، ايمان محمود (2018) ، تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (نابلس، جامعة النجاح الوطنية).

2- باديس بلحيرش (2022) ، إصلاح القطاع الأمني في ليبيا وعملية بناء السلام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد الصديق بن يحي).

3- شناتلية، حنان (2020) ، تحديات بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي وانعكاساتها على الاستقرار الأمني للمنطقة ، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة العربي التبسي).

رابعاً – شبكة المعلومات الدولية الأنترنت:

1- السنوسى ، جلال (2023) واقع المشهد الأمني في ليبيا بعد 2011 ، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية متاح على الرابط https://mediterraneanssonk .

2- العلوي، حسين (2020) ، الأزمة الليبية بين صراع الإرادات والانقسام الداخلي ، ورقة تحليلية، متاح على الرابط https://studies .aljazeere.net

3- الحار، عبد الوهاب ، (2023)، المشهد السياسي الليبي .. المسارات والسياسات ، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية ، متاح على الرابطhttps://lcsms. Info.

4- جابر ، محسن رمضان - والجمل، مفتاح الحسوني(2019)، أزمات التنمية السياسية وانعكاساتها على الحكم الرشيد - ليبيا أنموذجاً ، متاح على الرابط https://insd-elmergib.edu.ly.

5- والي ، طه محمد (2021) ، إشكالية بناء الدستور في ليبيا ما بعد 2011، ورقة عمل قدمت للمؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الأسمرية بعنوان "الإصلاح الوطني في ليبيا التحديات والفرص، متاح على الرابط asmarya.edu.ly/se-ecoconf

6- النشرة الاقتصادية الصادرة عن إدارة البحوث والإحصاء بصرف ليبيا المركزي (2022)، متاح على الرابطhttps://cbl.gov.ly.